أوراق المجلة الدولية للدراسات الأدبية والإنسانية ـ مخبر الموسوعة الجزائرية الميسرة ـ جامعة باتنة1 ـ الجزائر
ISSN 2773-2940 EISSN 2800-1435 المجلد 04 العدد 02 (سبتمبر، 2022) ص ص: 91- 112

إشكالات المعجم الوسيط في الصناعة المعجمية:

من نبط إلى نبك أنموذجاً

The Issues of Almujam Alwasit in Lexicography
The Case of NABATA to NABAKA

أبو بكر أحمد إبراهيم بوبكر*

معهد الدوحة للدراسات العليا، diaabou017@gmail.com

تاريخ الإرسال	2022/08/13م	تاريخ القبول	2022/09/02م

ملخص

اعتبر المعجم الوسيط نفسه أحسن معجم ألف في القرن العشرين دون منازع، وأنه تميز بلغته البسيطة والواضحة وبمنهجه الدقيق الواضح في شرح الألفاظ وتعريفها. وورد في مقدمته أن المعجم طبق فن المعاجم أحسن تطبيق، وأحكم التبويب والتعريف، كما أنه ذلل الصعوبات الصرفية والنحوية، وضبط التعريف (مجمع اللغة العربية بالقاهرة) ولكن تظهر نظرة في بنية التعريف، غياب مكونات أساسية في البنى المعجمية للمداخل، لذا انبثق من هذه الإشكالية سؤال جوهري هو: هل وفق المعجم الوسيط في إيراد مداخله وتعريفها حسب معطيات الصناعة المعجمية الحديثة؟ تعتمد الورقة البحثيّة على عيّنة مختارة من نبط إلى نبك، لتنظر في مدى مطابقتها للصناعة المعجميّة، وذلك بالتعاون مع منهج الوصف والتحليل والنقد.

الكلمات الافتتاحية: المعجم الوسيط؛ الصناعة المعجمية؛ الترتيب؛ التعريف؛ الإخراج

Abstract

The current research examines the approach used in producing the dictionary-(Mu'jamu Alwasit), with concentration on its aspect of lexical items arrangement to find out whether the items are arranged in conformity with the statements in the from (Nabata to Nabka) introductory part of the dictionary, as well as it determines their definitions including typography, rhetorical, and auxiliary perspective. The paper focuses on criticizing the statement that the dictionary is a fully integrated one and the best in the field of lexicons today in terms of organizing its contents. The research was carried out on a selected sample of its lexical items.
Keywords: Mu'jamu Alwasit; Lexicography; Arrangement; Definition; Production

* المؤلف المرسل

1.المقدّمة

يُعرّف المعجم اللغويّ العامّ بأنّه كتاب يضمّ مجموعة من المفردات اللغويّة مرتّبة على منهج معيّن، ومشروحة بكيفيّات مناسبة، يُوضع في متناول المستخدم ليبحث فيه عن معاني الألفاظ التي يراها مبهمة. وتقوم الصناعة المعجميّة على وضع أسس منهجيّة لإخراج المعجم بصورة ملبّية لمتطلّبات المستخدم من حيث البساطة والوضوح، ومن حيث السهولة في الوصول إلى الألفاظ ومعانيها بأقلّ وقت وأيسر جهد.

وحين يُتحدّث عن الصناعة المعجميّة، فإنّما يُتحدّث عن جمع المدوّنة واختيار مداخل المعجم وترتيبها وتعريفها، وإخراج المعجم بصورة تليق به حسب التقدّم الحضاريّ والتقنيّ.

وأمّا جمع المدوّنة فهو البحث عن المصادر التي تُعتمد عليها لبناء المعجم، وتختلف باختلاف الهدف المراد تحقيقه من المعجم، وباختلاف الجمهور الموجّه إليهم ذلك المعجم. لذا تنبغي مراعاة المبادئ العامّة لصناعة المعجم، والتي تتمثّل في "تحديد مستوى اللغة، وبيئة تلك اللغة، وزمانها، وموضوعها" (القاسمي، 2014، ص44). على أن تكون المدوّنة من اللغة الحيّة المستعملة والمتداولة في الوقت الذي يصنع فيه المعجم. وتتمثّل مصادر المدوّنة في الكتب الأدبيّة شعرا ونثرا، والمجلّات والصحف، والكتب المدرسيّة، وما شابه ذلك ممّا تُدوّن فيه اللغة أو تُداول سماعا، على أن تتميّز بالأصالة، أي أن تكون أدبيّة تعبيريّة مستنطقة، ومُمثّلة للواقع.

وحين يُنظر إلى مدوّنة المعجم الوسيط -والمعجم هو موضوع الدراسة- يُلفى أنّها مدوّنة للّغة الحديثة. وعلى الرغم من أنّ المعجم الوسيط لم يضع قائمة للمصادر التي اعتمد عليها، إلّا أنّه يمكن استنباط ذلك من خلال إقحامه مفردات

العصر التي تتمثّل في المولّد والمحدث من الألفاظ، وممّا هي من العربيّة ومن غير العربيّة. يُضاف إلى ذلك ما ورد في مقدّمة المعجم أنّ المعجم تحرّر من قيود الزمان والمكان التي كبّلت المعاجم القديمة (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2004، ص25). لذا تضمّن المعجم مزيجا من الألفاظ العربيّة القديمة والمحدثة والمولّدة، والأعجميّة معرّبة ودخيلة، فهي إذن من المداخل المختارة من المدوّنة المعجميّة.

تعقب مرحلةَ جمع المدوّنة مرحلةُ الوضع، ويُقصد بالوضع ترتيب المداخل المختارة وتعريفها، وتركّز الورقة البحثيّة على هذا الجانب من الصناعة المعجميّة من خلال العيّنة المختارة من المعجم الوسيطة، لتتناولها بالدراسة النقديّة.

1.الترتيب: يُقصد بالترتيب التنظيم، والترتيب في المعجميّة هو المنهج المتّبع في تنظيم المفردات اللغويّة، وهو بأقسام، غير أنّ أهمّها -وهي التي تعني الورقة البحثيّة- هو الترتيب الخارجيّ، والترتيب الداخليّ، وترتيب الدلالات داخل المدخل.

1الترتيب الخارجيّ

مرّت المعاجم اللغويّة على أنواع من الترتيب خلال عصورها، أوّلها ترتيب الخليل (ت:175ه) الذي اعتمد على مخارج الأصوات وتقاليب حروف الكلمة الواحدة. وانتهج نهجه القاليّ (ت:356ه)، والأزهريّ (ت:370ه)، وابن عبّاد (ت:385ه) وابن سيده (ت:458ه). ثمّ ظهر ترتيب حسب الأبنية مع تقاليب الحروف عند الأزديّ (ت:321ه) وابن فارس (ت:395ه). ثمّ الترتيب الألفبائيّ التقليبيّ عند الشيبانيّ (ت:206ه) والزمخشريّ (ت:538ه) والفيوميّ(ت:770ه)، والترتيب الألفبائيّ حسب الأواخر عند البندنيجيّ (ت:284ه) والجوهريّ (ت:393ه) وابن منظور (ت:711ه) والفيروزآبادي (ت:817ه)، والزبيديّ (ت:1205ه)، ثمّ الترتيب الألفبائيّ المعاصر عند البستانيّ (ت:1883م) والعامليّ

(ت:1952م) والعلايليّ (ت:1996م)، ومجمع اللغة العربيّة بالقاهرة (عبد الجليل، 2014، ص99).

والنقطة الأساسيّة التي تجمع بين هذه الترتيبات هي خطوات استخراج الكلمة التي يراد البحث عنها، فلا بدّ أوّلا من إعادة تأصيلها، وحذف الزوائد فيها، وردّ المحذوف منها، وإعادة المعلّ إلى أصله، لتعود الكلمة مجرّدة كما وضعها الصرفيون من خلال المواد.

غير أنّ المعجم الوسيط لا يردّ المعلّ إلى أصله في إيراد المداخل المعلّة، لأنّه يُبحث عن "قال" الفعل الأجوف في (ق و ل) حسب الترتيب، ولكنّه يرد هكذا (قال) بالألف لا بالواو، و(قال) من (ق ي ل) يرد أيضا هكذا (قال) بالألف لا بالياء (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2004، ص767، 770).

ولكنّ الفرق بينها هو أنّ بعض المعاجم تعتمد على الجذر (الفعل المجرد) وبعضها على المادة (الحروف الأساسية للكلمة)، فعندما يُبحث عن كلمة "استخرج" في كتاب العين مثلا، فإنّها تُردّ إلى أصلها وهو الجذر (خرج)، ثمّ تُستنبط منها مادتها وهي الخاء والراء والجيم، ثم تُرتب بعد ذلك ترتيبا حسب أبعد الأصوات مخرجا وهو الخاء ثم الجيم ثم الراء، فيُبحث عن الكلمة في باب الخاء والجيم والراء معهما. بيد أنّ المعجم الوسيط يرتّب الكلمات حسب الجذور أي الأفعال الماضية المجرّدة، بمعنى أنّه لا يذكر المادة ولا يفرّق بين حروف المدخل (خ ر ج)، وإن كان يرتّب المداخل ترتيبا جذريّا مستنبطا من المادّة، إلّا أنّه لا يورد المادة، وإنّما يرتّب المداخل تحت الجذور. وقد يغفل عن وضع الجذر ويورد مدخلا فرعيّا مختلفا عن المدخل الرئيس، كما هو الحال في مدخل (النبق) الذي وُضع دون ذكر جذره.

وتجدر الإشارة إلى أهميّة اعتبار ألف فعل الأجوف مادة، لأنّه يجمع المتماثلات اللفظيّة تحت مدخل واحد، فيجتمع بها "قال" من القول مع "قال" من

القيلولة في مكان واحد، كما اجتمع "سعّر" من إيقاد النار مع "سعّر" من وضع ثمن للسلعة في مكان واحد، وهذا ممّا يُكوّن صورة لثراء العربيّة ولمدى وجود تماثلات لفظية.

وهناك فرق بين ترتيب المداخل تحت الجذور، وترتيب المداخل تحت المواد، فالأوّل يوحي إلى أنّ المداخل مشتقّة من الجذر، بينما الثاني يوحي إلى أنّ المداخل كلّها بما فيها الجذر، مشتقّة من المادة. لذا فإنّ ترتيب المداخل تحت المواد أولى من باب فكّ الالتباس. ومثاله استنبط بمعنييه: استخرج وصار نبطيّا، فهما كلمتان مختلفتان بدلالتين مختلفتين وضعتا تحت الجذر (نبط) التي عرفت بأنها خرج وظهر، والأصل أن يُجعلا تحت مادة (ن ب ط)، التي لا تحمل دلالة في ذاتها.

وعندما يُرجع إلى الترتيب الخارجّي لمداخل العيّنة، يُدرك على النحو التالي: نبط، نبع، نبغ، نبك. يلاحظ من هذا الترتيب غياب الجذر "نبظ" الذي يفترض أن يكون بين (نبط) و(نبع)، والجذر "نبف" الذي يفترض أن يكون بين (نبغ) و(نبق)، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أنّه لم يرد في كلام العرب كلمات من هاتين الجذرين. ولم يذكر المعجم الجذر "نبق" بين (نبغ) و(نبك). وكان من المفترض أن يكون موجودا، لأنّه خصّص ل"النبق" مدخلا رئيسا، وهو ليس فعلا، فالأصل في المعجم الوسيط أن يذكر الجذر أوّلا كمدخل رئيس، ثم تُذكر تحته المداخل الفرعيّة.

2.1. **الترتيب الداخليّ:** يعني الترتيب الداخليّ تنظيم مشتقّات المدخل الرئيس على منهج معيّن، ويهدف إلى إيراد الكلمات التي تنتمي إلى أصل واحد تحت مدخل رئيس واحد، فالعربيّة لغة تقوم على أسر من الكلمات (مجمع للغة العربية بالقاهرة، 2004، ص14). وهذا خلافا للمعاجم التي ترتّب المداخل ترتيبا ألفبائيّا نطقيّا أو بالأحرى ترتيبا ألفبائيّا إملائيّا، فهي بذلك

ترتّب الكلمات العربيّة ولا ترتّب جذورها (حمزة، 2014، ص56-58). وفي ذلك هدم لوحدة المادّة اللغويّة، وتشويه لأصول الكلمات ودلالاتها (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2004، ص14). ومثال ذلك في معجم الرائد الذي بُني على الترتيب الألفبائيّ الإملائيّ، فهو يورد كلمة نبط وتنبّط واستنبط في صفحات متفرّقة (مسعود، 1992، ص245، 792، 68). بينما الترتيب الجذريّ الذي يتمثّل في المعجم الوسيط يَلمّ شتات المشتقّات مثل النبط والانتباط والنبوط والاستنباط والتنبّط والتنبيط إلى أصل واحد وهو الجذر (نبط) الذي هو الفعل الماضي المجرد المفرد الغائب المذكّر. على أنّ هذه الكلمات ليست مشتقّة في الأصل من الفعل كما يُظنّ، وإنّما نظر اللغويّون إلى الحروف الجامعة بينها جميعا فوجدوها في الجذر أو الجذع فجعلوها مصدرا لاشتقاق الكلمات.

اعتمد المعجم الوسيط في ترتيب مداخله على البدء بالأفعال ثمّ الأسماء، والبدء في الأفعال بالمجرّد ثمّ المزيد بحرف ثمّ المزيد بحرفين ثمّ بثلاثة، على أن يكون الفعل اللازم هو الأول في كلٍّ (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2004، ص29). فهو إذن ترتيب هجين، يبدأ مداخله الأُوَل تحت الجذر بالفعل الثلاثيّ المجرّد اللازم، مثل نبط الشيءُ، في الجذر (نبط) وهكذا في بقية المداخل مجرّدة ومزيدة، يبدأ فيها باللازم ثمّ المتعدي. وأما الأسماء فيرتّبها "الترتيب الألفبائي الموروث من أيام نصر بن عاصم (ت. 89هـ)" (حمزة، 2014، ص58). وترتيب الأفعال في المعجم فيما يهم البحث على النحو التالي:

الثلاثي المجرد		الثلاثي المزيد		
1. فعَل يفعُل	4- فعِل يفعَل	بحرف	بحرفين	بثلاثة
2. فعَل يفعلِ	5- فعُل يفعُل	1. أفعل	1. افتعل	1. استفعل
3. فعَل يفعَل	6- فعِل يفعِل	2. فاعل	2. انفعل	2. افعوعل
الرباعي المجرد	الرباعي المزيد	3. فعّل	3. تفاعل	3. افعالّ
فعلل	تفعلل		4. تفعّل	4. افعوّل
			5. افعلّ	

اعتمد الوسيط على هذا الترتيب في الأفعال، غير أنّ الملاحظ هو أنّ هذا الترتيب لم يقم لا على أساس ألفبائيّ ولا على أساس اعتماد حركة عين المضارع، ولكن يفترض حمزة أنّه ربّما يكون اعتمد على ترتيب الشيوع الذي قد لا يعرفه مستخدم المعجم، وهو ترتيب لا يمكن إثباته لعدم وجود دراسة إحصائيّة مُثبتة، ولعدم ذكر المعجم الترتيب الذي اعتمده، أو أنّ الترتيب مبنيّ على المحاكاة والتقليد، ولكن مهما يكن من أمر فإنّ الترتيب ليس ترتيبا اشتقاقيّا كما هو ظاهر الأمر (حمزة، 2014، ص60). ويُعتبر الصاغانيّ (ت:650هـ) أوّل من رتّب مداخله ترتيبا اشتقاقيّا، حيث بدأ بالمجرّد ومشتقّاته ثمّ المزيد بحرف ومشتقّاته....

غير أنّ الذي يهمّ البحث هنا هو الخطأ المنهجيّ الذي وقع في ترتيب الأفعال في العيّنة المختارة، فإذا ما نُظر إلى ترتيب مداخل العيّنة تُدرك على النحو التالي:

المداخل الرئيسة					
المداخل الفرعية	نبط	نبع	نبغ	نبق	نبك
	نبط	نبع	نبغ	النبق	نبك
	أنبط	أنبع	نبّغ		أنبك
	نبّطه	تنبّع	النابغ والنابغة		
	تنبّط	المنبع	النُّباغ		
	انتبط	النابعة	النُّبَّاغ والنّبّاغة		
	استنبط	النبع	النَّبْغ		
	الأنباط	النبيع	النَّبِيغ		
	النَبَط	الينبوع			
	النُّبْطة				

يلاحظ أنّ المعجم قدّم "تنبط" على "انتبط" وكان حقّه التأخير حسب الترتيب الذي ذُكر في المقدّمة، لأنّ "افتعل" في الجدول سابق على "تفعّل"، وهذا النوع من الخلط في العيّنة واحد، غير أنّ هناك نماذج منه في موادّ أخرى داخل المعجم، منها الجذر (رمح).

يلاحظ من الجدول كذلك غياب مداخل من نحو اسم الفاعل واسم المفعول من الأفعال، ذلك لأنّ المعجم الوسيط لا يذكر هذه الصيغ بشكل منهجيّ لما يرى فيها من تكرار، إلّا إذا أفادت هذه الصيغ دلالات مخالفة لدلالات الفعل،

كأن تكون من التماثل اللفظيّ، مثل استنبط: استخرج، واستنبط: صار نبطيّا، فيذكر الثاني لدلالته الجديدة، ويترك الأوّل. فهو لا يرى فائدة في أن يقول للمستخدم مثلًا إنّ "نبط معناه ظهر" و"النابط هو الظاهر"، لأنّ ذلك مفهوم من القواعد القياسيّة التي تدرس في علم الصرف (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2004، ص28). لذا جرى المعجم على الاختصار حتّى في مشتقّات الجذر الواحد التي دلّت معانيها على المعنى المحوريّ الذي يحمله الفعل. فقد ورد في المقدّمة أنّ اللجنة حرصت على "الاقتصار في ذكر أبواب الفعل، فاكتفت بذكر باب واحد إذا كانت الأبواب متحدة المعاني، كما في الفعل ((نبع))، أما إذا اختلف المعنى باختلاف الباب فقد ذكرت الأبواب كلها، كما في الفعل ((قدم))" (السابق). ولكن حين يرجع إلى الجذر "نبع" الذي مثّل له المعجم، يدرك أنّه لم يطبّق على النحو الذي ورد في المقدّمة، فقد ذكر فيه المعجم مشتقّات الفعل وهي كلّها بنفس المعنى والدلالة المحورية، والمداخل على النحو التالي: نبع الماء خرج، أنبع الماء أخرجه، تنبع الماء خرج، المنبع مخرج الماء، فهذه المشتقّات كلّها بنفس المعنى المحوري الذي يحمله الجذر "نبع"، ويمكن استنباطها من القواعد القياسيّة، لذا لا ضرورة إلى وجودها.

وهناك تعارض وخلط في تسمية المداخل بالأبواب، لأنّ الباب في متن المعجم الوسيط ليس المداخل، ولكن ألفبائيّات المعجم التي رتبت تحتها الموادّ والمداخل، فهو يسمّيها باب الهمزة، وباب الباء...

يلاحظ من الجدول أنّ الأسماء كلّها مصدّرة ب"ال" التعريف، والأصل أن تُذكر المداخل نكرة على صيغة المذكّر إن كانت أسماء مشتقّة، ثمّ تُذكر مؤنّثاتها وجموعها إن كانت غير قياسيّة، لأنّ المعجم اللغويّ العامّ الموجّه إلى جماعة مثقّفين ليس معجما مدرسيّا تعليميّا بقدر ما هو معجم معان ودلالات، يبحث فيها المستخدم عن المعاني المختلفة للكلمة، أو عمّا يشكّ فيها من صحّة المصادر

والجموع السماعيّة، فما يأتي قياسا لا يحتاج إلى بحث وتنقيب. ومثل ذلك يقال في ضمير هاء المتّصل في "نبّطه"، فهو كلمة لها دلالتها ووظيفتها مثلما ل"ال" دلالتها ووظيفتها، فكلاهما كلمتان زائدتان على الأصل. وكان بإمكان المعجم أن يذكر المدخل مجرّدا من الضمير، ويزيد عليه "فلانا" فيقول "نبّط فلانا" بدل نبّطه، أو يقول نبّط - هُ.

يأتي المعجم بالمداخل وهي معرّفة ب"ال" التعريف، غير أنّه حين يذكر جمعها يأتي بها نكرة خالية من "ال"، فيقول مثلا: (النبط ج نبوط، المنبع ج منابع، النابعة ج نوابع، الينبوع ج نوابع...)، فلا يُعلم كيف تكون الكلمة النكرة جمعا للكلمة المعرّفة، والمعرفة ضد النكرة، والحسن أن يُؤتي بالجمع على هيئة المدخل فيُعرّف ب"ال" أو تُجعل المداخل نكرة مثل جموعها (بوبكر، 2021).

وقد أسقط المعجم مداخل كثيرة من الموادّ التي ذكرها، منها: النبطية، نبقَ، أنبق، منبّق، نبَقٌ.

3.1.ترتيب الدلالات تحت المداخل الفرعيّة: اختلفت المعاجم القديمة في كيفيّة ترتيب الدلالات داخل المدخل، فمنها ما رتّبتها كيفما اتفق لها، ومنها ما رتّبتها ترتيبا دلاليّا، ومنها ما رتّبتها ترتيبا اشتقاقيّا. وتجدر الإشارة إلى أن ابن سيده أوّل من رتّب معجمه ترتيبا دلاليّا، ولكنّه لم يمنهجه، حتّى جاء ابن منظور واعتمده كمنهج في معجمه.

سار المعجم الوسيط في ترتيبه للدلالات على البدء بالأفعال اللازمة ثم الأفعال المتعدّية، وعلى تقديم المعنى الحسيّ على المعنى العقليّ، والمعنى الحقيقيّ على المعنى المجازيّ (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2004، ص29). ولكن قد يقع في هذا الترتيب نوع من الخلط والتعارض، لأنّ الفعل اللازم الذي يبدأ به، قد لا يحمل معنى حسيّا ولا حقيقيّا، ويحمله الفعل المتعدّي الذي يأتي بعده، ومثاله في غير

العيّنة "رمح" ففيها "• (رمح) البرق ـَرمحا: لمع لمعا خفيفا متقاربا. و- فلانا: طعنه بالرمح" (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2004، ص371) لمعان البرق الذي يشبه الرمح في شكله، معنى مجازيّ بدأ به المعجم لأنه أراد أن يبدأ باللازم أوّلا، ولكن المعنى الحقيقيّ لرمح هو المعنى الذي يحمله الفعل المتعدّي أي طعنه بالرمح. وفي العينة: استنبط فلان أي صار نبطيّا، والشيءَ استخرجه. ينبغي أن تبُدأ بالدلالة اللغويّة ثمّ يُنتقل بعدها إلى الدلالة الثانيّة، لأنّ المعجم في الأصل لغويّ، وإن كان استنبط الشيء مدخل زائد في المعجم على ما جاء في مقدمة المعجم.

1.**التعريف والوسم:** التعريف والوسم من أهمّ ما في بنى المعجميّة، فالوسم من المكوّنات الشكليّة والمساعدة في البنية الكبرى والصغرى معا، والتعريف من المكوّنات الدلاليّة في البنية الصغرى من المعجم.

1.2. **الوسم:** يقصد بالوسم، وضع علامة تدل على وظيفة معينة في تعريف المدخل. ومثاله، الرموز التي تدل على الجمع وتكرار المدخل. وقد ذكر المعجم الوسيط في مقدّمته ثمانية وسوم فقط اعتمدها في صناعته للمعجم، وهذه الوسوم على النحو التالي:

صريح اللفظ	مختصرات	رموز
(محدثة)	(مو) مولد	(ج) للجمع
	(مع) معرب	(ـَ، ـِ، ـُ) لحركة عين المضارع
	(د) دخيل	و- ، للدلالة على تكرار المدخل
	(مج) مجمعي	

ولكن قد يصادف مستخدم المعجم وسوما أخرى في متن المعجم لم ترد مطلقا في المقدمة، فمنها النقطة السوداء (•) مع القوسين () التي يُفتح بها كل مادّة جديدة من المعجم للدلالة على المدخل الرئيس، أو القوسان بدون النقطة للدلالة على المداخل تحت الجذر.

وإذا رُجع إلى العيّنة الدراسيّة، تُلف أنّها تكاد تخلو من الوسوم رغم أنّ المداخل بحاجة إليها. فمدخل (النّبْق): شجر مثلا لا يعلم أهو مفرد أو جمع؟ وفي أي حقل دلالي ينتمي؟ و(النَّبْع): شجر، و(النبيع): العرق، و(الينبوع): عين الماء أهو مذكر أو مؤنث؟ وما جمعه إن كان مفردا؟ و(المنبع) أهو مصدر أم اسم مكان؟ و(النّبطة) أهو اسم علم أو مصدر أو اسم مرة؟ وإلى أيّ مقولة ينتمي مدخل (أنباط) وإلى أيّ حقل علميّ ينتمي مدخل (إنبيق)؟ يحتاج مستخدم المعجم إلى أجوبة عن هذه الأسئلة لأنّه قد لا يهتدي إلى معرفة ذلك إلّا من خلال المعجم.

فالوسم إذن بغاية الأهميّة في مثل هذه المواضع لأنها تزيد من المعلومة التي تعرف المدخل المعجمي، لذلك لا يمكن الاستغناء عن تلك المعلومات في التعامل مع اللغة، كالمعلومات الصرفيّة للمدخل، ومقولة العدد والجنس (المفرد والمثنى وجمع التكسير وجمع الجمع، والمذكر والمؤنث) والأفعال الملازمة للبناء للمجهول، واختصارات العلوم والفنون (البلاغة، الجغرافيا، السياسة، العلوم، ...)، والرموز المبيّنة لما يدلّ على المقتبسات من (الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية والنثرية والأمثال) وعلى ما يدلّ على الأمثلة والتعبيرات السياقيّة... على أنّ كيفية الوسم واستخدام الرموز قد يختلف من معجم إلى معجم، خصوصا في اختصارات العلوم والمصطلحات، وفي الرموز، ويدلّ على ذلك الدراسة المقارنة بين معجم اللغة العربيّة المعاصرة ومعجم الغنيّ الزاهر، ومن ذلك:

المجال	مختصرات الغني الزاهر	مختصرات معجم اللغة
جيولوجيا	جيو	(جو)
الحيوان	حو	(حن)
الرياضة	ريا	(رض)
السياسة	سيا	(سة)
الفلسفة	فل	(سف)
النبات	نب	(نت)

لذا ينبغي على مستخدم المعجم أن يتنبّه إلى هذا الفرق، وعلى المعجميّ أن يذكر جميع الوسوم في المقدّمة ويلتزم بها في المتن ليخلق مع المستخدم بيئة تفاهمية في التعامل مع المعجم. على أنّ أغلب المعاجم تكاد تتّفق في وسم المعلومات الصرفيّة للمدخل، وهو أمر محمود، غير أنّ المعجميّ غير ملزم باتباع منهجٍ معجميٍّ معيّن، وإنّما أن يلتزم بمنهج واحد في تعامله مع الوسوم.

وقد تُصادف في بعض المعاجم وسوم زائدة لا تفيد مستخدم المعجم في شيء، كالوسم للفعل المجرد والمزيد، وذكر عدد حروفه، أو الوسم للازم والمتعدي من الأفعال، لأن ذلك لا يفيد إلّا في حالة ما إذا كان الفعل لازما مطلقا مثل (نام) أو متعديّا مطلقا (أكل)، وأمّا إن كان الفعل يحتمل اللزوم والتعدي فإنّ ذلك يُدرك من خلال الأمثلة أو تسييق الفعل، بالإضافة إلى أنّ أغلب الأفعال في العربيّة من هذا النوع. ويمكن ترك الوسم للمحدث والمولد في غير المعاجم التأريخيّة، وللمعرّب والدخيل اللذين يمكن الاستغناء عنهما بردّهما إلى أصولهما وكتابة حروفهما بالرموز الصوتيّة العالميّة، وربّما استفاد المستخدم من ذلك أكثر من معرفته أن اللفظة الفلانية معرّبة أو دخيلة. وقد تُركت وسوم في غاية الأهميّة تتمثّل في وسم المداخل المهجورة أو المصنوعة أو الموضوعة التي ترد في كتب التعليم ومصادر

العربيّة القديمة، شعرا ونثرا، أو وسم المداخل التي لها علاقة بالسجلّ اللغويّ مثل الألفاظ الراقية والبذيئة.

2.2. **التعريف:** تعرف المداخل المعجميّة بثلاثة تعريفات، وهي التعريف اللغوي، والتعريف المنطقي، والتعريف الاصطلاحي. والفرق بين هذه التعاريف الثلاثة، هو أنّ التعريف اللغويّ يميّز اللفظ من غيره من الألفاظ من حيث الدلالة، سواء بمعناه الحقيقيّ أو المجازيّ، ويُنطلق منه إلى تعريف المدلول، بينما التعريف المنطقيّ هو تمييز الشيء من غيره بإخبار خصائصه من حيث الجنس والنوع وغيرهما، ليصل بمستخدم المعجم إلى ماهيّته. والتعريف المصطلحيّ تعريف ماهويّ يُنطلق فيه للتعريف من المفهوم إلى المصطلح (ابن مراد، 2001، ص 184). ويُستخدم لفظ "الشيء" في التعريف ليُدلّ به على المحسوسات التي تُعاين، ولفظ "فلان" و"القوم" ليُدلّ بهما على أنّ المدخل خاصّ للاستخدام في الأشخاص، ولفظ "الأمر" ليُدلّ به على المجرّدات التي تدرك بالعقول.

وإذا ما نُظر في تعريفات المعجم الوسيط لمداخله، يُلف أنّها جاءت مشتملة على التعريفات الثلاثة. فقد عرّف من العيّنة:

1. التعريف اللغويّ: "•(نبط) الشيءُ ـِنبطا، ونبوطا: ظهر بعد خفائه" تعريف بالمرادف. و "(استنبط) فلان: صار نبطيا" تعريف بالإحالة الاشتقاقيّة لأنّه مأخوذ من الدلالة الصرفيّة التي قد يفيدها الألف والسين والتاء وهو الصيرورة. و"(أنبك)... و- القومُ: انطووا على الشر" التعريف بالشرح.
2. التعريف المنطقيّ: "(النبق) شجرة من الفصيلة السدرية قليلة الارتفاع أغصانها ملس بيض اللون تحمل أوراقا متبادلة ملسا، وأزهارها صغيرة

متجمعة إبطية، وثمرها حسلة حلوة تؤكل، وهي تنمو في مصر وفي غيرها من بلاد إفريقيا الشمالية".

3. التعريف المصطلحيّ: "(الإنبيق): جهاز تقطّر بِهِ السوائل (مع)" (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2004، ص897، 898).

وقع المعجم في قصور التعريف الذي يُفضي إلى عدم استيفاء السمات الدلاليّة للمدخل، ففي مدخل "الإنبيق" تعريف ناقص، لأن الأجهزة التي تقطّر بها السوائل كثيرة، وهي مختلفة باختلاف نوع السائل ودرجته الحراريّة، وكذلك باختلاف مادّته التي صنع بها، وباختلاف مجال استخدامه. فالأحسن إذن أن يعرّف "الإنبيق" في مجال ما، ويفيه حقّه من التعريف، ثمّ يضيف له صورة مساعدة للتعرّف عليه أكثر.

في التعريف الموسوعيّ "للنبق" الذي هو شجرة، أخطاء تتمثّل في التالي:

-أنّ تحديد المكان الذي ينمو فيه النبق غير دقيق، لأنّ النبق ينمو في غير بلاد إفريقيا الشماليّة، فهو موجود في غرب إفريقيا وأكثر المناطق في الجزيرة العربيّة، لذا كان الأولى أن يُذكر بدل ذلك أنّ النبق ينمو في المناطق الحارّة والمعتدلة، سواء كان في الساحل أو الصحراء.

-أنّ المعجم ذكر ألفاظا في التعريف مبهمة، لم يخصص لها مدخلا مستقلّا للشرح، وهذه الألفاظ وردت في غير ما مكان، وهي: السدرية، إبطية، حسلة، قال في تعريف الهرّاس: "... والنورة مسنبلة إبطية فِي شبه رَأس..." (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2004، ص971). وفي تعريف الحسل: "(الحسل): ولد الضَّب حِين يخرج من بيضته (ج) أحسال وحسول وحسلة وحسلان وَيُقَال لَا آتِيك سنّ الحسل أبدا (لِأَن سنه لَا تسْقط حَتَّى يَمُوت)" (السابق، ص173). فالحسل هنا غير الحسلة المذكورة

في تعريف النبق. وجاء في تعريف العنّاب: "(الْعنَّاب) شجر شائك من الفصيلة السدرية" (السابق، ص630). فعلى المعجم أن يخصص لمثل هذه الألفاظ مداخل مستقلة تشرحها.

ويُقترح هنا أن يُشرح لفظ "السدر" في موضعه من المعجم -وهو لم يُشرح- ثمّ يحال إليه مدخل النبق عند التعريف.

يخصّص المعجم مداخل لكلمات لها نفس المعنى وهي كلّها تحت نفس الجذر، ففي الجذر (نبغ): "(النابغ والنابغة): المبرز في علمه أو فنه..." بعد مداخل النباغ والنبّاغ والنبّاغة والنبغ يقول: "(النبيغ): النابغ. (ج) نبغاء" ومثله وقع في: (النباغ): غبار الشيء. ... (النبغ): النباغ"، وكان جمعهما في مدخل واحد ممكنا، فيقال: النابغ والنبيغ – ة، (ج) نبغاء: المبرز في علمه أو فنه. وكذلك: (النباغ والنبغ) في مدخل واحد، وكذلك (النبط والأنباط). ثمّ يخصص مدخل مستقلّ للنبط الذي يدلّ على أوّل ما يخرج من ماء البئر وجمعه مع النُّبطة، لأنهما عرّفا بنفس التعريف.

قد يأتي تحت المدخل الواحد تعريفان الأوّل للمدخل والثاني شرح للمثال، وهو خطأ منهجي وقع فيه المعجم، مثاله: "(نبط) ... و- الشيءَ نبطا: أظهره وأبرزه. ويقال نبط العلم والحكمة: استخرجهما وبثهما بين الناس" (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2004، ص897) فكأنّه يفرّق بين شرح المدخل وشرح المثال حين أعطى لكلٍّ تعريفا، وهذا ما يولّد لدى المستخدم سؤالا هو التالي: هل هناك فرق بين أظهر وأبرز واستخرج وبث، أم إنها بنفس الدلالة ولكنها شرحت بكلمات مترادفة؟ لم يسر المعجم على منهجه في تعريف المدخل، والصحيح أن يأتي على النحو التالي: و- الشيء نبطا: أظهره، وأبرزه واستخرجه وبثه (مترادفات). يقال: نبط العلم والحكمة. فيفيد نبط ها هنا جميع الدلالات السابقة في تعريف المدخل. ومثله يقال في "(أنبط): ... و- الشيء: نبطه. ويقال: أنبط جواب السؤال، وأنبط حكم

القضية: استخرجهما" (السابق) فالأولى أن يقال فيه: و- الشيء: استخرجه. يقال أنبط جواب السؤال، وأنبط حكم القضية. لأن الأول يفيد تخصيص المعنى للعلم والحكمة دون غيرهما، بينما الثاني يفيد إعطاء مثال عليه وقد يتعدّاه إلى غيره من الأمثلة.

3. **الشواهد والأمثلة:** اختُلف في وظيفة الشاهد لاختلاف تعريفه، فيرى القاسميّ أنّ الشاهد "هو أيّة عبارة أو جملة أو بيت شعر أو مثل سائر، يقصد منه توضيح استعمال الكلمة التي نعرّفها أو نترجمها في المعجم" (2004، ص139). فيلاحظ من هذا التعريف خلط بين المثال والشاهد، فأيّة عبارة أو جملة ليست بالضرورة شاهدا، لأنّ الشاهد في الحقيقة هو "التوثيق والحجية" كما ذكر ذلك مدكور (2008، ص139) وقد سارت المعاجم القديمة على هذا المفهوم للشاهد، فقد اعتمدت تلك المعاجم على حدود زمانيّة متمثّلة في القرن الثاني للحضر والقرن الرابع للبدو، وحدود مكانيّة معيّنة، وذلك لتوثيق صحّة ورود اللفظ وفصاحته، غير أنّ دراسة حمزة أكّدت أنّ التحديد المكانيّ المعتمد غير وارد، فقد أُخذت اللغة من العرب في البوادي والحواضر من القرن الأوّل إلى بدايات القرن الثاني، ثمّ ضُيّقت الدائرة فيما بعد (حمزة، 2011، ص56). وربّما يصادف نفس المفهوم للشاهد في بعض المعاجم الغربيّة، فقد عُرّف الشاهد أو الاقتباس بأنّه: "مقطع من نص يستشهد به ليكون دليلا على استعمال الكلمة أو العبارة للمعنى الذي عرف به"[†] **(Atkins & Rundell, 2008, pp. 48).** وقد وقع هذا الخلط أيضا في التفريق بين الشاهد والمثال في لسان العرب، ولكن أكّدت دراسة حمزة أنّ النحاة لم

[†] - "A citation is a short extract from a text which provides evidence for word, phrase, usage, or meaning in authentic use".

يستشهدوا بعرب ما قبل القرن الثاني، لأنّ المستشهد بهم في لسان العرب خارج هذا القرن، استُشهد بهم لما رووه لا لما قالوه، فهم ثقة في النقل، ولكن قد يُؤتى بأقوالهم مثالا على استخدام اللفظ بعد ذكر الشاهد، ما يعني أنّ في المدخل شاهدا ومثالا (السابق، ص58، 66). وهذا الخلط بين الشاهد والمثال حادث في كثير من الدراسات المعجميّة الحديثة، منها قول نورين معرّفة المثال: "المثال هو دليل ثبوت الكلمة في الاستعمال بمعانيها" (2014، ص453). فهذا التعريف هو المعروف في الشاهد، وفي هذا ما يوحي إلى تحول الشاهد إلى مثال أو تحول المثال إلى شاهد على حد تعبير حمزة (2010، ص28). بيد أن "المثال قول مصنوع يخترعه النحوي، والشاهد قول منسوب إلى واحد بعينه من أبناء الجماعة اللغويّة" (السابق، ص9).

ولكن مهما يكن من أمر فإنّه يُؤتى بالشاهد في المعاجم القديمة لإثبات صحّة اللفظ وفصاحته، ويُؤتى به في المعجم التاريخيّ لإثبات استخدام اللفظ بدلالاته المختلفة، ويُؤتى به في المعاجم اللغويّة الحديثة مرادفا للمثال.

من ميزات المعجم الوسيط أنّه يذكر المدخل ويشرحه ثمّ يأتي بعد ذلك بمثال عليه، وذلك كما في: "(نبط) الشيءُ: ... ظهر بعد خفائه. يقال حفر الأرض حتى نبط الماء، ... و- الشيءَ نبطا: أظهره وأبرزه. ويقال نبط العلم والحكمة" (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2004، ص898) وهذا يختلف عن تسييق المدخل وشرحه، لأنّ الأوّل يفيد التعميم، بينما الثاني قد يفيد التخصيص والتضييق. مثال ذلك: (انتبط) الكلامَ: استخرجه" فقد يشك في أن "انتبط" ها هنا خاصّ بالكلام، ويُتساءل هل يمكن أن يقال أيضا انتبط الطعام والشرابَ من الثلاجة؟

يعتبر الوسيط الشاهد والمثال مرادفين، ولكن الفرق بينهما هو أنّ الأوّل من اقتباساته، والثاني من تأليفه غالبا، وكلاهم للتمثيل. بيد أنّ الوسيط لا يوثّق

ما ليس منه ممّا يأخذه من مدوّنته ليكون شاهدا أو مثالا، ولا يميّزه بوسم ما عن غيره من النصوص الواردة تحت المدخل. ففي مدخل النابغ والنابغة من العيّنة الدراسيّة: "ويقال: كلمة نابغة: بليغة فصيحة. وليلة نابغية: مثل في ليلة الهم والأرق" فعلى الرغم من توثيق "الليلة النابغية" بأنّها مثل، إلّا أنّه يستحسن تمييزه بوسم كأن يكتب مثلا: ("وليلة نابغية"). ويعتبر البيت الذي يأتي بعده تفصيلا لهذا المثل لا شاهدا على المدخل.

والشاهد في المعجم الوسيط يأتي فقط فيما "تدعو إليه الضرورة في غير ما غموض ولا تعقيد" (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2004، ص24) وذلك من مصادر منها "الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأمثال العربية، والتراكيب البلاغية المأثورة عن فصحاء الكتّاب" (السابق، ص27). غير أنّ المعجم الوسيط يمثّل لمداخله أكثر ممّا يستشهد لها، فلا يكاديخلو مدخل من مداخله من التمثيل، بينما الشواهد معدودات في المعجم، وربّما تكون تلك الشواهد إلى التمثيل أقرب، فهو يأتي بالمثال بعد قوله: "ويقال" أو "يقال" ولكنه لم ينمِّطه في المعجم، فقد يأتي به ليعرّف بهما كلمة ما كما في: "ويقال لمصدر الشيء: منبعه... ويقال فلان صليب النبع: شديد المراس" والأمثلة من هذا النوع كثيرة. ولكن هل الشاهد ضروري في المعجم؟

بما أنّ المعاجم العربيّة الحديثة تحرّرت من قيود الزمان فلا داعي إذن إلى وجود شواهد في مداخلها المعجميّة، لأنّ مستخدم المعجم لن يجادل المعجميّ في ثبوت اللفظ في العربيّة، بقدر ما يبحث عن مثال يفيده في استعمال اللفظ بمعناه في حديثه، ذلك لأنّ المثال يأتي في أبسط أسلوب لغويّ دون حاجة إلى توضيح، بينما الشاهد نصّ مقتبس من المدوّنة التي صنع منها المعجم، وقد يكون النصّ أبهم من المدخل بالنسبة للمستخدم، ولكن قد يكون إيراد الشاهد ضروريا في المعجم، لا

لإثبات ورود اللفظ، ولكن لبيان مثال عليه في سياق لغويّ قديم، ذلك لأن الشاهد المعنيّ به هنا هو مد للفظ مهجور أو غريب، أو شيء مخالف للمعهود. فللعربية "قديمها الموروث، وحاضرها الحي الناطق" (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2004، ص22). لذا فإن الشاهد يُناسب القديم الموروث الذي في كتب التعليم مما لا يستعمل في التداول، والذي قد لا يجد له المعجمي مثالا في الاستخدام اليومي، فيأتي بدله بشاهد من نصّ ورد فيه ذاك اللفظ. ويناسب المثال الحاضر الحيّ الناطق من اللغة المتداولة.

4. الإخراج:

أُخرج المعجم الوسيط على ثلاثة أعمدة وبخطوط نصّ صغيرة الحجم ومتقاربة، وعلى الرغم من أنّه قد "تهيأ للمعجم ما لم يتهيأ لغيره من وسائل التجديد" (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2004، ص27) إلّا أنّ المعجم لم يستفد من هذا التطوّر التقنيّ في مجال التحرير والتلوين، فالمعجم يكاد يخلو من اللون لو لا المداخل التي لوّنت بالأحمر الغامق، فلم يستفد أكثر من ست مئة رسم وصورة من هذا التقدّم، فهي كلّها بالأبيض والأسود. ولكن يمكن الاستدراك على ذلك في إخراج الطبعات اللاحقة، وذلك بأن يُخرج المعجم في عمودين ويزاد في حجم الخطّ إلى ما يتناسب مع مختلف حالات العيون، ففيها الصحيحة والسقيمة، فيجب وضع ذلك في الاعتبار، وكذلك إخراج الرسوم والصور ملوّنة، علما بأنّه يمكن الاستغناء عن الرسوم والإبقاء على الصور،

وذلك لما فيها من تمثيل للواقع، بوضوح أكثر كما ورد في معجم اللاروس[‡] (**Larousse, 2019, P2**).

الخاتمة: انتهت الدراسة النقديّة للعيّنة المختارة من المعجم الوسيط إلى أنّ المعجم لم يلتزم بأغلب ما ورد في مقدّمته، فهناك خلط في الترتيب الخارجيّ والداخليّ معا، وغياب التنميط في كيفيّة إيراد الأمثلة والتعريف، وقصور في الوسوم وعيوب في التعريف، وتقترح الورقة البحثيّة النقاط التالية من باب معالجة الإشكال:

- البدء بذكر مادة الكلمة ثم جذر المداخل تحتها
- إيراد المداخل نكرة ومجردة من كل حرف زائد
- تنميط بنية التعريف في جميع المداخل
- زيادة الاهتمام في الوسوم
- ذكر انتماءات المدخل الدلاليّة وحقولها العلميّة
- هجر المعلومات القياسيّة المتمثّلة في الجموع والجنس والعدد إلّا فيما خالف العادة، وكذا اللزوم والتعدّي
- الاهتمام بصور نطق الكلمة الواحدة مثل "نبق"، والاهتمام بذكر مرادفات بعض المداخل مثل "ينبوع" و"نبق": الشجرة
- الاستفادة من وسائل الإخراج الجيدة والمتقدّمة، ليظهر المعجم في حلة جميلة ولافتة للانتباه.

‡ - "les photographies et les cartes permettent de montrer ou de situer, les dessins et schémas éclairent le sens d'une définition ou expliquent un fonctionnement. Rassemblées en planches, autour d'une thématique particulière, des illustrations dans la grande tradition Larousse invitent à la réflexion, suscitent l'imagination, attisent la curiosité et favorisent le travail de la mémoire".

المصادر والمرجع

1. ابن مراد، إبراهيم (2001). "من إشكاليّات التعريف في المعجم الحديث: تعريف أسماء المواليد في المعجم اللغويّ العامّ"، **مجلّة المعجميّة**، (16-17)، ص 183-204.
2. -أبو العزم، عبد الغني (2013). **معجم الغني الزاهر**، الرباط – المغرب: مؤسسة الغني للنشر.
3. -بوبكر، أبو بكر أحمد (2021). المقترضات في المعجم الوسيط: دراسة في البنية والتعريف المعجمي، رسالة ماجستير، الدوحة: معهد الدوحة للدراسات العليا.
4. -حمزة، حسن (2010). إنقلاب الأدوار بين الشاهد والمثال في التراث النحوي واللغوي العربي، في: حمزة، حسن وبركة، بسام، **المثال والشاهد في كتب النحويين والمعجميين العرب**، تحرير، بيروت –لبنان: دار ومكتبة الهلال، صص19-48.
5. -حمزة، حسن (2011). المدونة وقضايا الاستشهاد في المعجم العربي العام، **مجلة المعجمية**، العدد 27، ص53-79.
6. -حمزة، حسن (2014). حروف الزيادة وترتيب الأفعال في القاموس العربي، **مجلة المعجمية**، العدد 30، ص ص55-88.
7. -حمزة، سلام بزي (2014). الوسم في المعجم المدرسي، **اللسانيات**، العدد 19-20، صص497-521.
8. -عبد الجليل، عبد القادر (2014). **المدارس المعجمية دراسة في البنية والتركيب**، ط2، عمان: دار صفاء.
9. -عمر، أحمد مختار (2008). **معجم اللغة العربية المعاصرة**، (د.م): عالم الكتب.
10. -القاسمي، علي (2004). **علم اللغة وصناعة المعجم**، ط3، (د.م): مكتبة لبنان ناشرون.
11. --القاسمي، علي (2014). **صناعة المعجم التاريخي للغة العربية**، بيروت – لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.
12. -مجمع اللغة العربية بالقاهرة (2004). **المعجم الوسيط**، ط4، (د.م): مكتبة الشرق العربي.
13. -مدكور، عمر (2008). **الدلالة في المعجم العربي المعاصر**، القاهرة: دار النصائر.
14. -مسعود، جبران (1992). **الرائد**، بيروت – لبنان: دار العلم للملايين.
15. -نورين، سميرة (2014). منهجية اعتماد الشاهد في المعاجم العربية الحديثة، **اللسانيات**، العدد 19-20، صص441-458.
16. -Larousse (2019). *Le Petit Larousse Illustré*. Paris: Larousse.
17. -Atkins, B .T. S. & Rundell, M (2008). *The Oxford Guide to Practical Lexicography*, New York: Oxford University Press.